سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

من أجل عدالة مائية في المنطقة العربية : مقاربـة قضايـا المياه مـن منظـور العدالـة الاجتماعية والبيئية

ربيـــع وهبـــة
مترجم وكاتب مصري مهتم بالاقتصاد السياسي والبيئة

أمانـي البعيـــني
باحثة حقوقية، ناشطة سياسية، عضو مؤسس للحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري

علي الكرخي
جمعية حماة نهر دجلة - جمهورية العراق

سلمان خير الله
جمعية حماة نهر دجلة - جمهورية العراق

المقدمــة:

لا شك أن المياه وما يتعلق بها من قضايا سياسية واقتصادية وحقوقية، تزداد أهمية وتأثيرًا على قطاعات واسعة يشغلها سكان العالم باختلاف مستويات بلدانهم الاقتصادية. وهو أمر يبرز جليًّا في المنطقة العربية التي تتجمع فيها مختلف أنواع المشكلات المرتبطة بالمياه: الندرة، والصراع على الأنهار وسواها من مصادر المياه، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والجور على عدالة التوزيع بمحاباة المشاريع الاستثمارية المخلة بالتوازن البيئي، وموجات الجفاف، وبناء السدود وما يلحقه بالبيئة من أضــرار ومخاطر، كما ويضــيف إلى عوامل التغير المناخي، إلى غير ذلك من عوامل الحرمان والتلوث. وهي مشــكلات تجر وراءها توازنات وتواؤمات ومشاريع جيوسياسية، تضع نصب عينها الأرباح دون مراعاة استدامة الموارد للأجيال القادمة. ولا يجري ذلك كله دون أن يواكبه خلل واضــح في المنظومة الحقوقية وســط شــعوب المنطقة بفعل تســلط الحكومات وإصرارها على الاستئثار بصنع القرار دون توفير سبل المشاركة المدنية لصد تداعيات السياسات العالمية، القائمة على مصالح السوق المفروضة بقوة المؤسسات والشركات الدولية الكبرى.

نســعى في هذا المحور إلى تغطية الإطار العام الحاكم لإدارة موارد المياه وما يرتبط به من ســياســات ومشــاريع تتحكم في مقومات العدالة الاجتماعية والمناخية، مســتفيدين في ذلك بتنوع الحالات في المنطقة العربية. إذ تتضــمن الحالات رؤًى متنوعة تجمع بين ما هو حق دولي إنســاني، واقتصــادي إقليمي، وكذلك أبعاد العدالة الاجتماعية والبيئية. فهناك على سبيل المثال بعض المشاريع المسقطة على إرادة الشعوب، والممولة بمعظمها من الجهات الدولية المانحة، المرهقة بتكاليفها لميزانية الدول، والتي تســتنفذ بآثارها الســلبية موارد الحياة المتاحة وتنتهك حقوق الفئات الأكثر هشــاشــة بالعيش الآمن والحق في الوصول إلى موارد الإنتاج. وذلك في ظل التوزيع غير العادل لعوائد هذه المشاريع، ما يقوِّض الأمن المائي والغذائي للبلدان لصالح شبكة المستثمرين. من هذه المشاريع تلك المرتبطة بالاستثمار السياحي الترفيهي كملاعب الجولف في مصر.

كذلك تتخطى مشــكلة المياه ندرتها إلى ســوء إدارتها واســتخدامها وتوزيعها غير المتكافئ، ما يؤدي إلى اســتنزاف مصــادرها وتلويثها. وهو ما يهدد بدوره بتهجير الســكان المحليين نتيجة اســتملاك الأراضي والآثار الســلبية للمشــاريع. وما يتضــح من مؤشرات الفقر وحرمان قطاعات عريضة من الموارد الطبيعية أن سياسة المشاريع المنحازة إلى نماذج مروِّجة لأهداف النمو والتطوير، غالبًا ما تطيح بالموارد البشــرية الشــابة وتقوِّض موارد الحياة من ماء وهواء وتربة. فتعيق بدورها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحرم الأجيال اللاحقة من حقوقها في العيش الكريم والآمن. وقد صورنا هذا في الحالات المتضمنة التي تشرح خطورة مشاريع الجولف، وبناء السدود، وتجفيف الأراضي الرطبة.

إذ إن تجفيف المســاحات الرطبة كالأهوار في جنوب العراق (بلد النهرين)، يأتي بآثارٍ ســلبية على تأمين العدالة المناخية والتوازن المناخي. حيث أدى إلى هجرة السكان المحلّيين وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية، جراء إتلاف المساحات الزراعية، وهجرة الثروات الحيوانية والطيور الوطنية والمهاجرة، وانحسار الثروة السمكية، وانقراض الحِرف التقليدية، أضف إلى هذا وذاك القضــاء على الغطاء الأخضــر. كما أن لتهميش المناطق وإهمال البنى التحتية الأثر على تقليص فرص التنمية الاقتصادية.

وقد أوضحنا هنا بالشواهد المرصودة أن سياسة تجفيف المناطق الرطبة قد دمَّر فرص الانسجام الإنساني البيئي والتوازن الاقتصادي المستدام، مما كان له أثر بالغ في تعميق أزمة المناخ فيما بعد. خاصة أن النشاط الإنساني قد سلك أنماطًا جديدة كالعمل في القطاع النفطي عوضًــا عن الزراعي، ما ســاهم في زيادة التلوث البيئي. وســيادة الاقتصــاد الريعي المعتمد على استخراج النفط.

كذلك تعود أزمة المياه إلى أسباب سوء إدارة القطاع والفساد في إدارات الدولة، وكذلك اعتماد سياسة بناء السدود التي تقضي على المساحات الخضراء، وتهدد الأمن الغذائي، فأفردنا تباعًا مقاربة علمية، وعن الناشطية ضد سد بسري (لبنان) للوقوف عند آثار الســدود الســلبية ومخاطرها على الاقتصــاد، ومالية الدولة، والموارد الطبيعية والبشــرية، بالإضــافة إلى تهديد السلامة العامة، والتوازن البيئي والتنوع الأحيائي.

الحالة الأولى: بين ثنائية الحق - الاستثمار "ملاعب الجولف والتنمية المنحازة"

أصبحت المياه في العقدين الأخيرين أهم المحاور على جميع الأصعدة، سواء على الصعيد الاقتصادي، أو لكونها أحد أهم مقومات الإنتاج - وذلك مقابل شراسة سياسة الأسواق المفتوحة، ومشاريع السياسة الدولية الخادمة لأطماع إقليمية، والمشاريع الاستثمارية، وكذا لارتباطها بحقوق فئات عريضة من الفلاحين والمنتجين وأصحاب المشاريع الصغيرة، وأخيرًا وليس آخرًا مصير شعب بأكمله عاش وارتبط تاريخه ومجده ومقومات وجوده بنهر النيل الذي أصبح مع سد النهضة الإثيوبي في قبضة سلطة أخرى غير السلطة المصرية.

تلعب الشركات الكبرى العابرة للقوميات دورًا محوريًّا في الترويج لسياسات استثمارية بعينها هدفها "تحديث/تطوير" منظومة الإنتاج لتتوافق مع سياسات الأسواق المفتوحة أمام منتجات الشركات المنافسة يدعمها التطور التكنولوجي والمعلوماتي من ناحية والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك القارية/الإقليمية الاستثمارية من ناحية أخرى.

واقع لا يخلو من إلزام قسري برؤية بعينها، وفي الوقت نفسه يحمل معه مظاهر اقتصادية متناقضة ملتزمة بمؤشرات نمو اقتصادي لا يضع في الاعتبار آثاره الجانبية من إهدار موارد بشرية والتضحية بحياة وحقوق فئات عريضة تعيش على حد الكفاف لتصبح موضوعًا وهدفًا لمعونات الإحسان والدعم المالي فحسب، بعد مباركة صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي! أضف إلى هذا وذاك الأضرار البيئية لمشاريع مهمة باهظة التكاليف.

نالت مشكلة المياه في مصر اهتمام أصحاب المصالح بمختلف اتجاهاتهم، لا سيما في العقود الأخيرة، مثل اهتمام المُقرِّرة الخاصة للحق في المياه بزيارة مصر ورفع توصيات حول استخدام المياه في مصر، حكومة وشعبًا.[1] وهو ما أكد أن المشكلة لا تنحصر في الندرة الشديدة فحسب، بل هناك أيضًا التوزيع غير المتكافئ للعوائد والمنتجات الزراعية، وسوء استخدام الموارد المائية، وتقنيات الري غير الفعالة، كل هذا مجتمعًا يؤدي إلى تدمير الأمن المائي في البلاد. تمتلك مصر 20 مترًا مكعبًا فقط لكل فرد من موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة، ونتيجة لذلك تعتمد الدولة بشكل كبير على نهر النيل مصدرًا رئيسيًّا للمياه.[2] إذ تشير التقارير إلى أن مصر تقع تحت خط الفقر المائي المتعارف عليه دوليًّا، الذي تم تحديده بألف متر مكعب للفرد سنويًّا، حيث أن نصيب الفرد في مصر لا يتجاوز 600 متر مكعب سنويًّا، وتضطر الدولة إلى إعادة تدوير المياه نفسها أكثر من مرة حتى تلبي الاحتياجات المائية. يذكر أن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتغطية احتياجاتها المائية، لدينا منها 60 مليار متر مكعب فقط، تحصل عليها من مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية.

[1] حول منظور الحق في المياه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، انظر التعليق العام رقم 15: نسخة إلكترونية: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc15.html. انظر أيضًا تقرير المقررة الخاصة للحق في المياه: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Water/Handbook/Book1_intro_ar.pdf

[2] انظر: Amr Dakkak, Egypt's Water Crisis- Recipe for Disaster, 11 August 2020, EcoMENA, at: https://www.ecomena.org/egypt-water/

يظل، على الرغم من ذلك كله، من بين التناقضات البارزة فيما يتعلق بالمياه، ما تمارسه الدولة من تدابير قهرية، لترشيد استهلاك المياه، وما يجري على مدار العقدين الأخيرين أيضًا من مشاريع استثمارية باهظة التكاليف من الناحيتين المالية والمائية، مثل ملاعب الجولف، والبحيرات الصناعية، وغيرها من مشاريع ارتبطت بالاستثمار السياحي الترفيهي الذي قد لا يتناسب البتة مع الوضع المائي في مصر في هذه المرحلة. فهي مشاريع تستهلك مياهًا كثيرة لا تتناسب مع واقع الفقر المائي الذي تعيشه "هبة النيل".

تنتشر ملاعب الجولف في مصر بشكل كبير بين القاهرة والجيزة والمحافظات الساحلية، ومن أهم ملاعب الجولف: "قطاميه هايتس، أرض الجونة للجولف، الجولف في بورتو مارينا، مدينة أمارنتي جولف، ملعب الجولف في ميراج سيتي، ملعب جولف ومنتجع جولي فيل، ملعب جولف القطامية، ملعب جولف ستيلا دي ماري، منتجع الجولف بمرتفعات طابا، منتجع جولف الشلالات، منتجع دريم لاند للجولف والتنس، منتجع مدينة مكادي للجولف، منتجع وفندق فينيس جولف، نادي الإسكندرية الرياضي، نادي الجزيرة الرياضي، ونادي الجولف في الوادي الملكي."[3]

تصل مساحة الملعب الواحد نحو ١٠٠ فدان تقريبًا بتكلفة تقارب الـ١٥٠ مليون جنيه لإقامته. وبحسب دراسة، أصدرها الصندوق العالمي للحياة البرية، فإن ملعب الجولف الواحد، الذي يحتوي على ١٨ حفرة فقط، يستهلك كمية من المياه تقدر بـ٧٠٠ ألف متر مكعب سنويًا، وهذه المياه كافية لاحتياجات ١٥ ألف نسمة سنويًا. وفي الوقت الحالي ثمة جهود دعائية وإعلامية تروج لفكرة نشر لعبة الجولف كرياضة لا تقتصر على الأثرياء فحسب، واعتبارها رياضة للجميع، والاستشهاد في ذلك بأحدث ملاعب الجولف التي أقيمت في "مدينتي" حسب أحدث المواصفات الدولية على مساحات شاسعة، يقال إنها تعتمد في "ري الملاعب على محطة معالجة مياه أنشئت في مدينتي، بتكلفة تزيد على المليار جنيه".[4] يأتي هذا ضمن الترويج لملاعب الجولف في مواجهة الانتقادات المتزايدة للآثار البيئية الضارة التي تخلفها، فيأتي الترويج لمفهوم ملاعب الجولف "الخالية من مبيدات الآفات" أو "الصديقة/الحساسة للبيئة" المعتمدة على معالجة المياه، وهذه النوعية من الملاعب لازالت غير معممة بالشكل الكافي حتى يومنا هذا. الدليل على "كذبة ري أراضي الجولف بمياه معاد تكريرها ما حدث بالغردقة حينما تم رش أحد ملاعب الجولف بمياه الصرف المعالجة وحينها كانت الروائح الكريهة تنبعث من الملعب مما جعل المستثمرين يتغاضون عن فكرة معالجة المياه واستخدام المياه الجوفية في ري الملاعب علمًا بأن المياه الجوفية أكثر نقاء من مياه النيل".[5] فضلًا عن أن إنشاء وصيانة الملاعب الخضراء المثالية يحتاج إلى عشب خاص يتطلب حتمًا استخدامًا مكثفًا للمواد الكيميائية.[6]

في بلد يعاني ما ذكرناه من مشكلات الأمن المائي، يصعب قبول وجود مشاريع كهذه وتكون محل ترويج ودعم رسمي ورأسمالي ضمن أولويات المشاريع السياسية والاستثمارية، فالمياه المستخدمة في ملعب جولف واحد في السنة، حسب منظمة اليونيسكو، تصل إلى مليون متر مكعب في السنة، وهو القدر نفسه الذي يكفي بلدة أو قرية من 12.000 نسمة.[7] وبحسب حركة مناهضة مشاريع الجولف العالمية GAGM (Global Anti-Golf Movement) فإن ملاعب وسياحة الجولف تأتي جزءًا من حزمة "التطوير" التي تشمل البنية التحتية (السدود متعددة الأغراض والمطارات والموانئ والطرق والجسور) والسياحة الجماعية والمساكن باهظة الثمن والمرافق الترفيهية والزراعة الموجهة للتصدير (الزهور والفواكه

---

[3] عن تحقيق أجرته صحيفة مبتدأ نيوز، بعنوان: "نرصد أماكنها وحجم استهلاكها.. ملاعب الجولف غول يلتهم مياه الغلابة، نسخة إلكترونية: https://www.mobtada.com/details/687767. انظر أيضًا: الهروب من العطش حلم كل المصريين، 16 مايو/أيار 2018: https://www.albawabhnews.com/3106616

[4] Abdulrahman Al-Shuweikh, Changing the Image of Golf to a Sport for Everyone, Daily News, 4 January 2021, at: https://dailynewsegypt.com/2021/01/04/changing-the-image-of-golf-to-a-sport-for-everyone/

[5] ملاعب الجولف وبحيرات الأثرياء تبتلع 600 مليون متر مياه، الوفد، 28 فبراير 2017: https://bit.ly/3biVkS4

[6] حول الأضرار البيئية والتناقضات المرتبطة بالتوجه الاستثماري في مشاريع كهذه في بلدان تعاني مشكلات في المياه وغير ذلك من أضرار بيئية واجتماعية، انظر دراسة حول اتحاد مناهضي مشاريع الجولف والمنتجعات (بالإنجليزية فقط)، عبر هذه الوصلة:
Global and Local Forms of Resistance to Golf Course Development, at: https://www.manchesteropenhive.com/view/9781526107039/9781526107039.00018.xml

[7] Chris Grad, Golf Tourism Negatively Affect the Environment, Tourism Review, at: https://bit.ly/2LuszXW .

الغريبة والخضراوات)، والمناطق الصناعية.[8] وتحول الجولف إلى سلعة قابلة للبيع يؤدي لا شك إلى مضاربات واسعة النطاق وممارسات مشبوهة. وهذا ما يبرز أكثر عند مقارنة حزمة ملاعب الجولف الخضراء بحزمة الثورة الخضراء في الزراعة. إذ تعتبر ملاعب الجولف في الواقع شكلًا آخر من أشكال الزراعة الأحادية، حيث يتم استيراد التربة والعشب الخاص والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب الضارة، فضلًا عن الآلات، لتحل محل النظم البيئية الطبيعية. وهذه الأنظمة المستوردة تخلق ضغوطًا على إمدادات المياه المحلية والتربة، وفي نفس الوقت تجعلها شديدة التعرض للأمراض وهجمات الآفات.

تشمل الآثار البيئية كذلك استنفاد المياه والتلوث السام للتربة، والمياه الجوفية والمياه السطحية والهواء. وهذا بدوره يؤدي إلى مشاكل صحية للمجتمعات المحلية والسكان في اتجاه مجرى النهر وحتى لاعبي الجولف، والأكياس والرشاشات الكيميائية في ملاعب الجولف. بالإضافة إلى الأضرار البيئية، غالبًا ما يؤدي تطوير ملاعب الجولف والمنتجعات إلى سوء استخدام للأراضي، مما يؤدي إلى تشريد المجتمعات المحلية و/أو حرمانها من المياه والموارد الأخرى. وهذا ما يؤكده إصرار الحكومة على تطوير ملاعب الجولف في القاهرة وغيرها في إطار الصناعة السياحية.[9]

هكذا تستدعي كل هذه الآثار البيئية وعلى رأسها إهدار مورد مصيري مثل المياه، كافة الجهود البحثية الرسمية والمدنية للإحاطة بجدوى مشاريع من هذه النوعية. لا سيما أن هذا يجري في وقتٍ تتخلى فيه الدولة عن دعم صغار المزارعين الذين يتحولون، بعد التجرد من وسائل الإنتاج، إلى عبء أكبر على الدولة، خاصة مع غياب الوعي والحرمان من التعليم مما يؤدي إلى زيادة في عدد المواليد، ظنًّا من أن هؤلاء الأطفال سيساعدونهم في البقاء على قيد الحياة بأي أنشطة اقتصادية أخرى من أي نوع.

الحالة الثانية: أثر الاختلال الاقتصادي على العدالة المناخية في أهوار جنوب وادي الرافدين

[8] The Global Anti-Golf Movement Manifesto, at: http://pesticidetruths.com/2010/07/06/the-global-anti-golf-movement-manifesto/

[9] انظر في هذا البعد: Ahmed El-Kholei, Does Urban Planning in Egypt Address Environmental Issues and Social Justice? Alternative Policy Solution, AUC, at: https://bit.ly/3s13OmN

إلى ما يزيد على أكثر من ٥٠٠٠ سنة، مثَّلت منطقة[10] الأهوار الواقعة جنوب العراق المغذي الحيوي لقيام ونشأة وانتعاش المستعمرات البشرية الأولى والتي استثمرت هذه البيئة الطبيعية للنمو والتوسع وتأسيس الحضارات القديمة، ومثلت بدورها نواة تكوين المجتمعات الأحدث في هذه المنطقة بتعاقب الحقب الزمنية. ولفهم بيئة الأهوار العراقية يمكن وصفها بأنها مجموعة من المسطحات المائية التي تغطي الأرض المنخفضة جنوب السهل الرسوبي لبلاد ما بين النهرين في الجزء الأدنى من حوض دجلة والفرات، امتدت تاريخيًّا على مساحة أكثر من ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع بين العراق الذي يحتضن الجزء الأكبر منها وإيران. وتشكل أكبر نظام بيئي للأراضي الرطبة في الشرق الأوسط وغربي آسيا، فهي تتألف من مجموعة من البرك المائية والبحيرات والمستنقعات المتصلة بعضها مع بعض.

ولعل التغيرات الاقتصادية والبيئية الحادة التي طرأت على منطقة الأهوار، تجعل منها إحدى أوضح نماذج المقارنة للبحوث والدراسات التي تسعى إلى تفسير تأثير هذه المتغيرات وانعكاسها على العدالة المناخية.

عبر العصور،[11] اعتمد سكان الأهوار على عدة حرف ومهن مثَّلت المصادر الرئيسية لاقتصاد هذه المنطقة، وتقف تربية الجاموس ورعايتها والاستثمار في منتجاتها في مقدمة هذه المهن، وكمهنة مكملة لتربية الجاموس يبرع الأهواريون في إنتاج الألبان والأجبان لتعزيز فرصهم الاقتصادية، كما يمتهن كثيرون منهم صيد الأسماك والطيور واستثمارها للغذاء أو للتجارة في الأسواق المحلية، ويتميز الأهواريون أيضًا بصناعة وإنتاج الخوص الذي يستخدم القصب المحلي كمادة أولية، كما يعمل سكان المناطق المحيطة بالأهوار في الزراعة مستفيدين من القنوات المائية القادمة من الأنهار الرئيسية والأراضي الرطبة لري أراضيهم الزراعية.

إن هذا المشهد الفريد من النشاط الإنساني الصديق للبيئة لطالما مثَّل حالة من التكامل والانسجام المثالي بين المتطلبات الاقتصادية لمعيشة السكان وبين مفاهيم الاستدامة البيئية وحماية المناطق الطبيعية، والذي كان له الأثر الأبرز في تأمين العدالة المناخية والحفاظ على معدلات التوازن المناخي.

مع بدء[12] عمليات تجفيف الأهوار إبَّان حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، فقدت هذه البيئة الطبيعية الكثير من مميزاتها الفريدة، فمع جفاف معظم مساحات الأراضي الرطبة، اضطر عشرات الآلاف من السكان المحليين إلى الهجرة بعيدًا عن مناطق عيشهم وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية. للفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ شهدت الأهوار واقعًا مأساويًّا تمثَّل في جفاف معظم الأراضي الرطبة، وإتلاف مئات الآلاف من الأراضي الزراعية، وهجرة آلاف الأنواع من الحيوانات والطيور الوطنية والمهاجرة، وانحسار الثروة السمكية، وانقراض الحرف التقليدية، مع القضاء على الغطاء الأخضر. لقد دمرت سياسة تجفيف الأهوار أفضل فرص الانسجام الإنساني مع البيئة والتوازن الاقتصادي المستدام، مما كان له الأثر البالغ في تعميق أزمة المناخ فيما بعد.

لم تنجح محاولات إعادة إنعاش الأهوار بعد عام ٢٠٠٣ في إعادتها إلى سابق عهدها، ورغم[13] إدراجها على قائمة التراث العالمي لليونسكو عام ٢٠١٦، فإن الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي فيها لا يزال متذبذبًا. الأمر الذي ألقى بظلاله على مجمل المشهد البيئي لجنوب العراق. ولعل من أسباب تعثر محاولات إعادة إنعاش الأهوار بعد ٢٠٠٣ هو تحكم دول المنبع بواردات الأنهار الرئيسية والروافد الفرعية التي تغذي منطقة الأهوار، الأمر الذي لم يكن حاصلًا بهذه الضراوة قبل تجفيفها عام ٩١، كما أن تلوث المياه بالمركبَّات الكيمياوية والصرف الصحي والمعادن الثقيلة وعجز الجهات المختصة عن معالجة هذه المشكلة، قلل من فرص حصول الأهوار على المياه الصالحة للاستخدام.

كما أن الإهمال الذي تعانيه الأهوار وتردِّي الواقع الخدمي وضعف البنى التحتية أضعف فرص التنمية الاقتصادية، فلم يجد الأهواريون مع هذا الواقع أي فرصة لممارسة أنشطتهم الاجتماعية المعتادة مع انشغالهم بمحاولات تأمين المستلزمات

---

[10] أهوار العراق - فصول من المعاناة سببها الملوحة والجفاف، https://is.gd/D8rL8T

[11] الأهوار... الثروة الحقيقية في العراق ودورها في تحقيق النهوض الاقتصادي، https://bit.ly/36Y5dBC

[12] عدوان الحكومة العراقية على عرب الأهوار، هيومان رايتس واتش، https://bit.ly/2ML1sJc

[13] إدراج أهوار العراق على قائمة التراث العالمي لليونسكو، اليونسكو مكتب العراق، https://is.gd/1ukjCF

الأساسية للعيش.[14] يعتمد النمو الاقتصادي على الصحة والتعليم أيضًا، ويرتبط بهما بشكل مباشر، وكلاهما يشهدان واقعًا أكثر مأساوية في مناطق الأهوار عمومًا.

بانحسار المسطحات المائية وتقلص مساحة الأراضي الرطبة نتيجة الأسباب آنفة الذكر تفاقمت أزمة المناخ، كما أن هذا الجفاف وتذبذب إمدادات المياه ساهم في إتلاف مجمل الأراضي الزراعية وهجر الفلاحين حقولهم، وأدى أيضًا إلى تقلص المساحات الخضراء بمعدلات متطرفة. كما تأثرت مهن الصيد وحرف الصناعات اليدوية كنتيجة مباشرة بذلك. إن تضرر عناصر الاقتصاد المستدام والصناعات الصديقة للبيئة دفعت المجتمعات المحلية إلى البحث عن بدائل اقتصادية، ولا شك أن أي بدائل لا تنتمي إلى المكونات الطبيعية لتلك البيئة سيكون لها آثار على المناخ.

قام عدد غير قليل من[15] سكان الأهوار بالهجرة إلى مراكز المدن للعمل في وظائف مختلفة ومهن حرة، كما انخرط العديد منهم في مهن عسكرية سواء مع القوات المسلحة الرسمية أو مع الميليشيات غير الرسمية، وبسبب تردّي واقعهم المعيشي. وجد العديد منهم أنفسهم مجبرين على الانصهار في عجلة اقتصاد الحروب، بعد أن كان آباؤهم من أفضل مَن عمل على صيانة الطبيعة وحماية مصادرها.

كما أن الإفراط في الاعتماد على الصناعات النفطية كمصدر رئيسي لدعم الاقتصاد المحلي، تسبب في اختلال معادلة التوازن المستدام، فلم يعد الكثير من أبناء الأهوار قادرين على مواصلة أنشطتهم الاقتصادية التقليدية، وتَرَك العديد منهم أعمالهم متوجهين إلى قرع أبواب الشركات النفطية العاملة في مناطقهم. إن اتساع نشاط الاستثمارات النفطية في مناطق جنوب العراق على حساب تضاؤل الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة تسبب في تقييد الواقع المناخي ودفعه إلى حدود التطرف، إذ إن الاستثمار في قطاع الصناعات النفطية يعتبر أحد أكبر مصادر التلوث البيئي في هذه المنطقة.

بالنظر إلى صعوبة التحديات التي تواجه بيئة الأهوار، فإن عملية إعادة التوازن البيئي تتطلب إجراءات ثورية تبدأ بمعالجة النمط الاقتصادي ونية حقيقية لإصلاح الواقع وسقف زمني مقبول، وصولًا إلى تقنين حدة الأضرار المناخية على هذه المنطقة. وبهدف إعادة الأنماط الاقتصادية إلى أشكالها التقليدية، يجب العمل على حل أزمة المياه وتأمين إمدادات ثابتة تروي مناطق الأهوار وتضمن غمرها طوال مواسم السنة بما يؤمّن احتياجات السكان المحليين. ولا بد لتحقيق ذلك من استثمار وجود الأهوار كممتلك دولي على قائمة التراث العالمي لليونسكو، حيث إن هذا يضعها في موقع متميز في أي مفاوضات تسعى إلى تأمين استدامتها، ولا بد من الإسراع في فتح حوارات مع دول منبع نهري دجلة والفرات اللذين يغذيان الأهوار من أجل ضمان تأمين احتياجاتها المائية. كما أن التنمية الاقتصادية تبدأ من إصلاح البنى التحتية والصحة والتعليم، فلا بد من الاستثمار في هذه القطاعات لتمكين المجتمعات المحلية وتشجيعها على معاودة النشاط التقليدي في المنطقة. كما أن خطة الإصلاح يجب أن تتضمن إيقاف تلويث الموارد الطبيعية وفصل شبكات الصرف الصحي عن الأنهار ونصب منظومات معالجة المياه الثقيلة. ويجب استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية التي وبفعل مواسم الجفاف المتكررة ارتفعت فيها نسب الملوحة وأصبح من الصعب معاودة استثمارها بالوسائل التقليدية. كما يجب إيقاف كافة أشكال هدر الموارد وقطع الأشجار والصيد الجائر باستخدام الكهرباء والسموم والمتفجرات، وذلك عبر تفعيل دور الجهات الرقابية كمديريات البيئة والبلديات والشرطة البيئية، وإدخال قانون حماية وتحسين البيئة إلى حيز النفاذ.

إن النجاح في تحقيق المعايير المذكورة أعلاه، يعني بالضرورة ازدهار البيئة الطبيعية للأهوار العراقية وعودة النشاط الاقتصادي المعتمد على الاستثمارات المستدامة، وهذا يساعد بالتأكيد في ضمان تحقيق تقدم ملحوظ في ملف العدالة المناخية.

---

[14] أحمد مزهر عبد، دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي (نظرة مستقبلية لدور السياحة في الأهوار العراقية في التنمية الاقتصادية)، https://bit.ly/3q8KlPT

[15] نقص المياه وارتفاع الحرارة وراء هجرة سكان أهوار العراق من مناطقهم، https://www.reuters.com/article/idARAL5N1VS3NO

الحالة الثالثة: عن الناشطية ضد سد بسري: خطوة نحو عدالة مناخية

لِمَ الحراك ضد سد بسري في لبنان؟ ولِمَ شكَّل سقوط تمويله انتصارًا وطنيًّا، في زمن يلوّح فيه بحرب عالمية ثالثة، أقل ما يقال فيها "الحرب على المياه"؟[16] ولم وصف سد بسري بالجريمة[17] بحق الإنسان والتراث والبيئة، وخصوصًا المياه المهددة بالتلوث وتداعيات التغير المناخي، وأساليب الاستهلاك والاستثمار غير المستدامة، التي تؤدي إلى استنزاف مواردها؟

تكاد الحقائق العلمية الدامغة التي نشرتها المفكرة القانونية تختصر الإجابة، خاصة خلاصة دراسة الاختصاصي في علم الزلازل، الدكتور طوني نمر: "لا يوجد منطقة أقل ملاءمة للسد من مرج بسري".[18] ناهيك عن كون المرج ثروة بيئية، ثقافية، زراعية، فالسد المزمع إنشاؤه مخالف للقوانين ولمعايير السلامة، لوقوعه فوق منطقة زلزالية ناشطة، فيهدد بتحريكها والتسبب بالزلزالية الناجمة عن الخزان [19] RIS. والذاكرة ما زالت تختزن هول زلزال العام 1956 المدمر الذي شكل المرج مركزه. ليغدو السد "قنبلة موقوتة" في ظل دولة مفلسة ماليًّا وسياسيًّا، يعصف الفساد المالي والإداري وحتى العلمي بسلطاتها.

إن النضال للحفاظ على مرج بسري، وكذلك النضال لأجل بيئة آمنة يجمع ما بين الحق والواجب، فإن قانون حماية البيئة 2002/444 لا يكرّس فقط حق المواطن في الدفاع عن البيئة بل يلقي على عاتقه واجب الدفاع عنها.[20] فقد أفرد المشرّع بحرفية النص في المادة الثالثة: "على كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة".

---

[16]- وفق موقع " العربي الجديد الإلكتروني"، فقرة "مجتمع، البيئة والناس"، مقال نشر بعنوان: " بابا الفاتيكان: البشرية تتجه لحرب عالمية ثالثة لأجل المياه"، 25 فبراير 2017. مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني "الاتحاد"، الملحق الثقافي"، بعنوان: "الحرب العالمية الثالثة...مائية"، الخميس 27 ديسمبر 2012.

[17] المفكرة القانونية، مقال منشور بعنوان: "جريمة في مرج بسري: دراسة أثر بيئي منقوصة ومنتهية الصلاحية"، العدد 62، مرج بسري في قلب الانتفاضة، كانون الثاني 2020، ص38. https://is.gd/hTML6n

[18] طوني نمر، ملخص دراسة الدكتور طوني نمر حول مشروع سد بسري، مقال منشور في المفكرة القانونية، العدد 62، مرج بسري في قلب الانتفاضة، كانون الثاني 2020، ص18. https://is.gd/GI10uU

[19] Tony Nemer, The Bisri dam project: Adam on the seismogenic Roum fault, Lebanon, Engineering Geology (2019)

[20] أماني البعيني، قضية بسري ما بين سلطة الساحر وصرخة الصواب، مقال منشور في المفكرة القانونية، العدد 62، مرجع سابق، ص44. https://is.gd/0HnIE2

إن تدخل الإنسان بمشاريع عشوائية مدمِّرة لمقومات الحياة من ماء وهواء وتربة، سيقضي على الثروات الطبيعية وينذر بمزيد من الأوبئة... مقوِّضًا فرص التنمية وتحقيق العدالة المناخية، في غياب إدارة رشيدة متكاملة ومستدامة. في حين أن النضال لقضية بسري له رغم الجدل العالمي حول السدود وجدواها، إلا أن "لبنان يطبق سياسة مائية مبنيَّة على السدود، تعود إلى 70 عامًا"[21] وفق خبير الاقتصاد السياسي "رولان رياشي"، الذي يؤكد عدم جدوى سد بسري. ما يطرح التساؤلات حول مدى اعتماد السياسة المائية اللبنانية على حلول ناجعة لحل الأزمة، وحول جدوى السدود، ومخاطرها. خاصة وأن سجِل "لبنان" حافل بالسدود الفاشلة. وكأن هنالك إصرارًا على إغراق البلاد بالديون، وتدميرها، دون الإفادة من تجارب الماضي. فالسدود التي يرَّوج على أنها إنقاذيه، ليست سوى صفقات لسرقة المال العام وهدره، لصالح كبار المتعهدين، وللزعامات الحاكمة، فيختلُّ التوازن لصالحها على حساب المصلحة العامة.

أما ادعاء وزارة الطاقة عام 2010 بأن لبنان يعاني من شح مائي، فتضليل لتمرير الصفقات أو لمحاولة تسليع الثروة المائية. فـ"لبنان" غنيٌّ بالموارد المائية المتجددة، وبخاصة ثروته الجوفية، التي تتغذى سنويًّا بمعدل يصل إلى 53% من الأمطار، وفق دراسة تقييم موارد المياه الجوفية، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014.

فالأزمة لا تكمن في مدى توفُّر الموارد، بل في سوء إدارتها. وكان من الأجدى أن تقف وزارة الطاقة والمياه عند جذور الأزمة الحقيقية، تمهيدًا لحلها. فكيف يمكن لسلطة أن تصنِّف البلاد بأنها تعاني من شح مائي خطر، وأن تلجأ إلى تدمير المساحات الخضراء والزراعية المتبقية، من خلال السدود العشوائية المستندة إلى دراسات "غب الطلب"، قبل القيام بمسح جدي وعلمي للموارد المتاحة؟ فلا دراسة للأحواض الجوفية ولا رصد للأمطار، لا قياس للينابيع ولا حتى إحصاء شاملًا للآبار، إلا في القرن الماضي.

إن ضمان حق الشعب بالشرب الآمن والمستدام، لن يتحقق إلا من خلال وضع خطة إستراتيجية شاملة ومستدامة لإدارة قطاع المياه في لبنان، حيث تقرُّ البدائل، المستدامة، الصديقة للبيئة، والملائمة لطبيعة البلاد، والأهم الكفيلة بتأمين مياه آمنة للشعب، لا آسنة!

ونظرًا إلى الآثار السلبية التي كانت تهدد قرى الحوض، أفردت المفكرة القانونية في عددها الخاص عن مرج بسري، مقالًا "عن 30 بلدة سيعدم سد بسري زراعتها ومناخها"،[22] حيث أثارت خبيرة الموارد الطبيعية الدكتورة "ميرنا الهبر" معادلة الحق والحقوقية، متسائلة عن حق السلطة في تدمير مقومات حياة بعض القرى، وحرمان سكانها مقدراتهم وفرص التنمية وأمنهم الصحي والغذائي والبيئي... بغية تأمين المياه لمناطق أخرى، مستنكرة خرق المعادلة بقولها: "هم يأخذون من المنطقة تربتها وأشجارها ومناخها ومياهها وصحة أهلها وزراعتها كمصدر عيش من دون أن يعترفوا بوجود أثر بيئي سلبي أو خسائر". واعتبرت أن "التعويض غير جدي ولا يتناسب مع الخسائر المتوقعة".

خلَّف انتصار الحملة ضد سد بسري، وسقوط تمويله صيرورة نضال تراكمي، ارتكز على المقاربات العلمية، وتوَّجته ثورة 17 تشرين، بتاريخ 9 تشرين الثاني عام 2019، يوم حرر الثوار المرج من آليات المتعهد. وأعلنوه ساحة من ساحات الثورة، والمتنفَّس الطبيعي المجَّاني لكل من يقصده.

والتاريخ شاهد كيف أصرت السلطة الحاكمة على المضي في المشروع، رغم مخاطره. وكاد يطيح بما تبقى من لبنان، بتدمير سهل المرج بمساحة ستة ملايين متر مربع من الأراضي الزراعية، والأكبر في جبل لبنان، قاضيًا على التنوُّع البيولوجي الفريد[23]. وهو ثاني أهم محطة للطيور المهاجرة، ناهيك عن تهديد السد لقرابة 70 نقطة أثرية[24]، أهمُّها المعبد الروماني وكنيسة مار موسى ودير القديسة صوفيا وجسور وآثار[25] تعود إلى الحقب البيزنطية والرومانية[26].

---

[21]() مارك غزالة، قراءة في الجدوى الاقتصادية لسد بسري، المفكرة القانونية، مرجع سابق، ص24. https://is.gd/cDmeU3

[22]- المفكرة القانونية، مقال منشور بعنوان: "10 أطنان من الرطوبة ستنتشر في حوض مغلق"، مرجع سابق، ص6-7 https://is.gd/au1BJK

[23]- الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، 2009.

[24]- المفكرة القانونية، مقال منشور بعنوان: عن بسري الناشطة بشريًّا منذ ما قبل التاريخ، مرجع سابق، ص30 https://is.gd/UA1YBo

[25]- راجع البيان الصادر عن "إيكوموس لبنان" ICOMOS LEBANON، "للإعراب عن القلق حول مشروع إنشاء سد في وادي بسري في الشوف/جزين، لبنان"، 15 نيسان 2020

[26]- دار الهندسة، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، مجلس الإنماء والإعمار، 2014.

التضـليل الذي انتهجته السـلطة، دفع بأهل الاختصـاص، كالأقلام الحرة، إلى التسـلح بالحجج العلمية لتبيين مخاطر السد، وعدم ملاءمة[27] طبيعة الأرض الكارستية[28]، وكذلك عدم جدوى المشروع الذي سيتحول أيضًا إلى هدر للمال العام.

وتعزز النضـال بتضـامن الخبراء والإعلام وخصـوصًـا في عدد المفكرة القانونية الخاص بالمرج، موثقًا عدم توفر كمية المياه المطلوبة وكذلك خطورة نوعيتها المسـرطنة، غير القابلة للمعالجة، وتحديدًا الـ50 مليون متر مكعب التي سـتجر من مياه بحيرة القرعون، مرورًا بتسرب "عصارة النفايات" في نفق الجر الممتدّ تحت مطمر الناعمة[29].

حجج وثقتها المفكّرة عبر العلميين والخبراء في عددها "مرج بسـري في قلب الانتفاضـة"، لتشـكل رافعة علمية للقضـية، سقطت معها أضاليل السلطة المروِّجة لسياسة سدود لم تثبت إلا فشلها.

تراكم النضـال من صـفحات التواصـل الاجتماعي عام 2015 ضـد السـد، ليغدو عام 2017 حملة وطنية للحفاظ على مرج بسـري، يشـهد بأنها لم تمل من الاعتصـام عند جسـر بسـري لسـنوات، ولا من مراسـلة البنك الدولي بالملفات والحقائق والاجتماع بموظفيه، كما نقلت نبض الثوار وإرادة أكثر من 140 ألف معارض/ة للسدّ، فكانت مسيرة شاقة، إلى أن نجحت في تصويب الرأي العام المحلي والدولي.

ما دفع ببعض الأحزاب إلى تدارك المخاطر معلنةً الرجوع عن خطئها، ما انعكس بدوره على السـلطات المحلية الخاضـعة لنفوذها في منطقة حوض المرج.

وخلافًا للطبقة الحاكمة الصـمَّاء، يبدو أن البنك الدولي قد رضـخ لإرادة الشـعب، وأجاز للحكومة العدول عن المشـروع وتحويل محفظة القروض إلى أولويات البلاد المستجدَة ودعم الفقراء، بينما أصرَّ الحكام على المضي في السد.

إلا أنَّ الثوار لم يغادروا المرج، مؤكدين أن "سـد بسـري لن يمر، ولن تدخل آليات المتعهد الا على جثثنا". رغم تعرضـهم للتعديات من حملات التخوين والقدح والذم والتشـهير وحجز الحريات. وانتهاك الحق في العمل، إلى التعدي على الحق في السـلامة الجسـدية والنفسـية. فأتت ضـريبة النضـال قمعية كون السـد يمثّل النموذج الأمثل لصـفقات الفسـاد التي تتحاصصها الأحزاب الطائفية.

ظلَّ جو الصـمود هذا، حتى 4 أيلول2020، يوم ألغى البنك الدولي التمويل بسـبب أداء الحكومة، إذ لم تفده بمعلومات متعلقة ببعض الآليات المؤسـسـاتية والمالية، ولم تحقق الشـروط المطلوبة كدخول المتعهد إلى الموقع قبل انقضـاء المهل الممنوحة، وعدم استكمالها خطة التعويض الإيكولوجي، وهي جزء أساسي ضـمن دراسـة الأثر البيئي. لتكون كل الأعمال التي بوشر بها، مخالفة للقانون وتشكّل جرمًا جزائيًّا، يحتم تحرك النيابات العامة والقضاء لمحاكمة المرتكبين.الرهان اليوم على عدم ثقة الدول المانحة بالطبقة الحاكمة، واسـتمرار النضـال في ظل وجود البدائل الضـامنة لاسـتدامة اسـتثمار المياه وحماية مصـادرها، والكفيلة بتأمين كميات المياه النظيفة، بكلفة أقل من السـدود. كمعالجة الهدر في الشـبكة المهترئة، واستثمار رشيد لمياه الينابيع، ولفائض المياه الجوفية[30]، ومياه الأمطار..

---

[27]- المفكرة القانونية: مقال بعنوان: "حسابات رياضية لتعهّدات سد بسري المائية: لا مياه لجرّها إلى بيروت"، مرجع سابق، ص28 https://is.gd/sgiEKz

[28]- توضيح لمصطلح الكارستية وفق أمير هليّل، مقال منشور في مجلة الجيش، بعنوان: "المياه الجوفية كنز لبنان السائل"، العدد 336، حزيران 2013: "70% من صخور لبنان هي صخور كارستية، أي صخور كلسية لها شكل خارج الأرض تسمّى "شخاريب"، وفي باطن الأرض هي مغاور وفراغات. هذا النوع من الصخور حسّاس جدًّا، فأي وصلة بين المياه السطحية والمياه الجوفية عند هذه الصخور، يسرّع انتقال الملوّثات إلى باطن الأرض، فيصبح سريعًا وخطرًا جدًّا على المياه الجوفية" https://is.gd/J43wOQ. وللإضافة فإن الأرض الكارستية هي أرض تتميز بوجود الصخور الكلسية (الجيرية)، القابلة للتحلل والذوبان، والتي تسمح بتسرّب طبيعي للمياه إلى جوف الأرض.

[29]- سعدى علوه، مياه شفة أم مسرطنة لبيروت الكبرى؟ المفكرة القانونية، مرجع سابق، ص26 https://is.gd/518yPl

[30]- دراسة تقييم موارد المياه الجوفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

وإطلاق حوار وطني علمي تشـــاركي، يضـــم المجتمع المحلي والخبراء، لتأمين الأطر القانونية لإعلان مرج بســـري منطقة مصـنَّفة، غير منعزلة عن محيطها، فتسـمح باسـتثمار خيراته، وإدراجه على خارطة الأمن الغذائي، كالحفاظ على موارده، مما يحقق أهداف التنمية ويحترم أسس العدالة المناخية والاجتماعية ومفهوم الحق والحقوقية.

ويبقى التضـــامن فيما بين أصـــحاب الحقوق والمجتمع المحلِّي والمنظمات الحقوقية، الســـياســـية، البيئية والصـــحافة الاستقصائية وهيئات المجتمع المدني، المحلي والدولي... وحده صمام الأمان والتغيير.

الخاتمة:

إن الموارد المائية ضـرورية لصـحة الإنسـان والنظام البيئي. ولا شـك أن النمو السـكاني، والتغيرات في اسـتخدام الأراضي، والتغيرات البيئية تؤدي إلى تكثيف الضـغوط على موارد المياه في جميع أنحاء العالم. إذ تفرض الطلبات المتزايدة والمتنافسـة على المياه اتخاذ القرار بشأن إدارة هذا المورد وتخصيصه لدعم الاستخدامات المتعددة والمتنافسة. كما أن التقلبات المناخية وفترات الفيضـانات والجفاف تشـكل تهديدات للبشـر والنظم البيئية والاقتصـادات. وتكثر التفاوتات في توزيع الموارد المائية والحصـول على مياه آمنة ومعقولة التكلفة، مما يؤثر بشـكل كبير على المجتمعات. هنا، تقدم الحالات المقدمة في هذه الورقة أمثلة تهدف إلى سـد الفجوة بين العدالة الاجتماعية وما يرتبط بالعلوم البيئية من إغفال وإهمال من خلال العمل على رصـد الحالات المتنوعة التي تغطي مشـكلات المياه وإدارتها، لا سـيما على مسـتوى السـياسـات. وقد تضـمنت الحالات استخدام الأراضي، واستخدام المياه، وتلوث المياه السطحية والجوفية متضمنًا ذلك التأثيرات على المجتمع المحلّي، والوطني، وأهمية زيادة الوعي الاجتماعي والمشاركة المدنية، وزيادة المعرفة بموارد المياه وما يرتبط بها من مشكلات مرصودة ومحللة في هذه الورقة. لذا نعاود التأكيد على أهمية احترام الأبعاد الحقوقية في التعامل مع مقاربات التنمية المختلفة، لما يضـمنه ذلك من مشاركة فعالة من المواطنين، وعدم توسيع الفجوة بين الحكومات والمواطنين مما يزيد من الأعباء المترتِّبة على ذلك من حرمان وتدهور صحي وبيئي.

فالعدالة البيئية تقتضي- أن تحصل كل الطبقات المجتمعية على الحقوق نفسها، أي أن يحصل الفقير والغني على إمكانية الوصـول إلى مياه صـالحة للشـرب بنفس السـهولة، أن يتنفس الجميع هواء نظيفًا، أن يتمتع الجميع بخدمات شـبكات الصـرف الصـحي دون النظر إلى المسـتوى الاجتماعي للأفراد، أن تسـتطيع كافة الفئات المجتمعية أن تنجو من أثر التغيرات المناخية، وأن يلتزم الجميع بتحقيق هذه العدالة عن طريق سن القوانين والسياسات البيئية وتنفيذها. لكن بسبب التفاوت في المستويات الاقتصادية وعدم إمكانية الوصول المتساوي إلى عملية صنع القرار يصبح الأمر صعبًا. لذا فنحن بحاجة إلى تهيئة الأرضية الخصبة لاحتواء التغيرات المناخية ومواجهة شح المياه ونقص الغذاء ومحاولة تمكين الطبقات الأكثر تأثرًا من عبور مرحلة التغير والإفقار بأقل ضـرر ممكن، مع العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم والعمل والتمكين الاقتصادي والسياسي والتثقيف البيئي وتحقيق الاستدامة.

بناء على ما تقدم نرى ضرورة العمل المشترك بين أصحاب المصلحة المختلفين، والتشبيك والتضامن مع الشركاء المحليين والدوليين، لدرء الأضرار والتدهور المتزايد فيما يتعلق بالتعامل مع مورد المياه وما يتضمنه ذلك من تحقيق عوامل العدالة الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال عدة تحركات محورية:

اعتماد مقاربات التنمية القائمة على الحقوق والمتمحورة حول مصـالح الناس دون تمييز قائم على العرق أو الدِّين أو الجنس أو اللون.

وقف المشـاريع المدمرة للبيئة التي تهدد المجتمعات المحلية وصـحتها بالتشـريد والتهجير و/أو حرمانها من المياه والموارد الأخرى.

دعم مصالح صغار المزارعين، وتدعيم وسائل الإنتاج مما يقلل من احتمالات توسيع حجم الطبقة الواقعة تحت خط الفقر المدقع، وما يترتَّب على ذلك من أعباء إضافية تعيق عملية التنمية والنمو.

اسـتدعاء الجهود البحثية الرسـمية والمدنية للإحاطة بجدوى المشـاريع التي قد يروَّج لها على أنها محققة لأهداف التنمية المستدامة، بينما هي منفذة لرؤية اقتصادية عابرة للحدود ولأطماع استثمارية.

لضـمان تحقيق خطوات ملحوظة في قضـايا العدالة الاجتماعية، لا بد من خطة إصـلاح، تتضـمن إيقاف تلويث الموارد الطبيعية وفصل شبكات الصرف الصحي عن الأنهار ونصب منظومات معالجة المياه الثقيلة. مع ضرورة استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية.

ينبغي إيقاف كافة أشكال هدر الموارد وقطع الأشجار والصيد الجائر باستخدام الكهرباء والسموم والمتفجرات، وذلك عبر تفعيل دور الجهات الرقابية كمديريات البيئة والبلديات والشـرطة البيئية، وإدخال قانون حماية وتحسـين البيئة حيز النفاذ.

النجاح في تحقيق المعايير المذكورة أعلاه، يعني بالضرورة ازدهار البيئة الطبيعية للأهوار العراقية وعودة النشاط الاقتصادي المعتمد على الاستثمارات المستدامة، وإعادة إحياء الصناعات التقليدية والأصلية، وهذا يساعد بالتأكيد في ضمان تحقيق تقدم ملحوظ في ملف العدالة المناخية.

وضع خطط مائية مستدامة، تعتمد بدايةً على معالجة الهدر في شبكات المياه المهترئة، وعلى استثمار موارد المياه المتجددة وحسن إدارتها. واستثمار المياه الجوفية، ومياه الأمطار والينابيع. ومكافحة الفساد ومحاسبة محتكري مصادر المياه.

وقف دعم مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمشاريع بناء السدود واستبدال بها مشاريع وحلولًا أخرى أقل كلفة وتأثيرًا وضررًا على البيئة والمناخ، أي بدائل ذات جدوى كفيلة بضمان الشرب والاستخدام الآمن للمياه.